

# الصندوق السيادي السعودي يشتري حصصاً في شركات أميركية

## اقتناص فرص استثمار ضخمة بشراء حصص في بوينغ وسي تي غروب وفيسبوك

عزز الصندوق السيادي السعودي، الذي يدير أصول أكبر مصدر للنفط في العالم، خطواته في اقتناص الفرص الاستثمارية بشراء حصص أقلية في شركات أميركية كبرى منها بوينغ وفيسبوك وسي تي غروب، ما يعزز طرح الرياض في إحلال التوازن بين تنفيذ المشروعات المحلية الضخمة، التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان والاستثمارات الخارجية ذات العوائد المستدامة.

الرياض - أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي، صندوق الثروة السيادي للبلاد، اشترى حصص أقلية في شركات أميركية كبرى منها بوينغ وفيسبوك وسي تي غروب، ما يدعم جهود البلاد في تنويع الاقتصاد واستغلال مواطن الضعف في الأسواق العالمية لاقتناص الاستثمارات بما يتماشى مع رؤية 2030. ونقلت رويترز عن الإفصاح الذي نشرته هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية أن "الصندوق اشترى حصة تبلغ قيمتها 713.7 مليون دولار في بوينغ وحصة تقدر بنحو 522 مليون دولار في سي تي غروب وأخرى بقيمة 522 مليون دولار أيضاً في فيسبوك وحصة قيمتها 495.8 مليون دولار في ديزني وأخرى بقيمة 487.6 مليون دولار في بنك أوف أميركا.

**الصندوق السيادي السعودي يقتنص الاستثمارات الخارجية ذات العوائد المستدامة لتنويع الاقتصاد**

إبداع أميركية مدرجة في الولايات المتحدة. ولم يتسن لرويتزر التواصل مع أي مسؤول من مسؤولي الصندوق السيادي للتعليق. وفي الشهر الماضي، قال مدير الصندوق ياسر الرميان إن صندوق "الاستثمارات العامة يتفقد فرصاً للاستثمار في مجالات مثل الطيران والنفط والغاز والترفيه"، مشيراً إلى "أن فرصاً استثمارية عديدة ستنتشأ فور انقضاء أزمة فايروس كورونا". وكان صندوق الاستثمارات العامة كشف في أبريل عن حصة تبلغ 8.2 في المئة في كارنيفال كورب التي تضررت بشدة من فايروس كورونا، مما رفع أسهم هذه الشركة المشغلة للسفن السياحية إلى نحو 30 في المئة. وصرح مصدر مطلع لرويتزر في التاسع من أبريل بأن الصندوق السعودي اشترى حصصاً في رويال داتش شل وتوتال وإيني وإكوبنور هذا العام.

وكشفت البيانات المعلنة الجمعة أن الصندوق لديه حصة بقيمة 483.6 مليون دولار في شال وحيازة بقيمة 222.3 مليون دولار في توتال وحصة قيمتها 481 مليون دولار في سنكور إنرجي. وأوضح إفصاح سابق في الترويج أن صندوق الاستثمارات العامة لديه حصة بنسبة 0.3 في المئة في شركة إكوبنور للنفط والغاز. ويملك الصندوق بالفعل حصة بقيمة مليار دولار في أوبر وتكنولوجيا وشركة لوسيد موتورز للعبوات الكهربائية. وتعمل السعودية على الصندوق لإقامة مشاريع ضخمة محلياً وخارجياً ما من شأنه خدمة خطط البلاد لتنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط.

الجزائر - اقترحت الحكومة مشروع خطة موازنة معدلة لعام 2020 تتضمن زيادة في أسعار المنتجات النفطية بغرض ترشيد الاستهلاك الداخلي للطاقة وتعبئة موارد إضافية لسد الفجوة المالية التي خلفها الوباء وتهاوي أسعار النفط.

وتنص الخطة على رفع سعر البنزين والديزل لخفض استهلاكه وورادته في خطوة تصفها بمحاولة لتخفيف الضغوط على الاقتصاد بسبب انخفاض حاد في إيرادات الطاقة.

ونقلت رويترز نص المشروع المصادق عليه الأحد من طرف مجلس الوزراء والذي سيعرض قريباً على البرلمان، ويقترح لسنة 2020 زيادة في تسعيرة الرسم على المنتجات النفطية بواقع 3 دنانير للتر بالنسبة لمنتجات البنزين الثلاثة ونحو 5 دنانير للتر بالنسبة للغازوال.

وشددت الحكومة على أن هذه الزيادة تأتي بفعل انهيار أسعار البترول، والتداعيات الوخيمة لذلك على الدول الأخرى المصدرة للنفط وعلى التوازنات المالية العامة جراء العجز المتزايد المسجل في الميزانية وميزان المدفوعات. وبحسب وثيقة مجلس الوزراء، والتي ترسم الخطوط العريضة لمراجعة



صفحة مهمة مع عملاق التواصل الاجتماعي

ومن الاستثمارات اللافتة التي أقدم عليها الصندوق في نزوة انهيار أسعار النفط استحواذه على حصص في أربع شركات نفط أوروبية كبيرة هي رويال داتش شل وتوتال الفرنسية وإيني الإيطالية وإكوبنور النرويجية. ويكشف ذلك عن رهان الرياض على الأزمة الحالية التي تمثل فرصة لشراء حصص بأسعار منخفضة على أمل ارتفاع قيمتها بعد انحسار أزمة الوباء الحالية وتعافي الطلب على الطاقة.

على غرار مباريات السوبر الإيطالي والإسباني والمباريات الدولية الودية للمنتخبات ورالي دكار الدولي. وكان صندوق الاستثمارات العامة قد كشف في شهر مارس الماضي عن استحواذه على حصة تبلغ 8.2 في المئة في الشركة المشغلة للرحلات البحرية كارنيفال كورب، التي يعصف بها فايروس كورونا. وقد أدى ذلك إلى رفع سعر أسهم بنحو 30 في المئة.

ويلفت محللون رياضيون إلى أن السعودية باتت توجه استثماراتها بشكل مدروس بما يستجيب لرؤية "السعودية 2030" الطامحة إلى التكيف مع التغيرات التي يعيشها العالم في مختلف القطاعات ومنها بالخصوص رياضة كرة القدم. ويؤكد هؤلاء على المكانة التي باتت تحظى بها الرياض بعد النجاح اللافت الذي حققته باستضافتها للعديد من الأنشطة الرياضية العالمية مؤخرًا،

وكانت تقارير صحافية قد كشفت الشهر الماضي أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي يقرب من شراء نادي نيوكاسل يونايتد، ما قد يحول الفريق المتراجع منذ فترة طويلة إلى قوة أساسية في البريميرليغ. وتقدر قيمة الصفقة بنحو 300 مليون جنيه إسترليني (370 مليون دولار) وسيحصل بموجبها الصندوق على نسبة 80 في المئة من النادي على أن تكون الحصة المتبقية لمستثمرين آخرين.

## الأزمات تدفع الجزائر لزيادة الرسوم على المنتجات النفطية

### محاولات مضنية لتعبئة موارد إضافية وسد الفجوة المالية التي خلفها تهاوي أسعار النفط

عجزاً كبيراً في الميزانية وميزان المدفوعات. وكانت الجزائر تأمل في تقليص عجز ميزان المدفوعات إلى 8.5 مليار دولار هذا العام من 16.6 مليار دولار في 2019. لكن أحدث الأرقام الرسمية أظهرت أن العجز التجاري زاد بنسبة 80 في المئة في أول شهرين من 2020 بعد تراجع أرباح الطاقة بنسبة 28.17 في المئة. والضررائب الجديدة المزمعة هذا العام من المقرر فرضها بشكل أساسي على واردات السيارات بعد أن قررت الحكومة رفع حظر على مشتريات من الخارج.

**رفع الرسوم الضريبية المطبقة على البنزين والغازويل لتعبئة موارد مالية وكبح نشاط شبكات التهريب**

ولكن السلطات ستشجع الإنتاج المحلي من خلال إلغاء ضريبة القيمة المضافة للمواد الخام المستوردة والمحلية بهدف الاستخدام في مصانع تجميع السيارات وكذلك الصناعات الإلكترونية والكهربائية. أو الصغيرة، من إعفاء ضريبي لمدة ثلاث سنوات، وهو إجراء يتزامن مع خطة حكومية لإلغاء قاعدة تفرض حصة أقلية لمستثمرين أجانب في مشروعات تشمل القطاعات غير المرتبطة بالطاقة.

والغاز قد تستثني بعض الشركات من الضرائب والرسوم الجمركية للمساعدة في دعم قطاعاتها غير المرتبطة بالطاقة وجذب استثمارات أجنبية. وتتضرر مالية الدولة التي تقلصت بالفعل نتيجة هبوط في أسعار النفط منذ 2014، بشدة هذا العام بسبب انهيار سوق الطاقة نتيجة الجائحة العالمية. واضطر ذلك الحكومة إلى تغيير خطتها السابقة للعام الجاري عن طريق خفض الإنفاق العام بنسبة خمسين في المئة بشكل رئيسي وتأجيل استثمارات مزمعة في قطاعات منها النفط والغاز.

وبموجب الخطة الجديدة، سيرتفع سعر البنزين العادي والبنزين الممتاز والبنزين الخالي من الرصاص بنسبة 5.7 في المئة للتر، في حين سيرتفع سعر الديزل بنسبة 15.5 في المئة. وأسعار الوقود المحلية منخفضة جداً وفق المعايير الدولية، حيث أنها مدعومة من الحكومة. ويشكل إجمالي إنفاق الدعم، والذي يشمل أيضاً المواد الغذائية الأساسية والأدوية والإسكان وغيرها، 8.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتستهدف الزيادة المزمعة أيضاً مكافحة التهريب إلى الدول المجاورة التي ترتفع فيها أسعار الوقود بكثير وتخفيف الضغط المالي. وقال مجلس الوزراء في الوثيقة التي ركزت فيها الحكومة أيضاً على الحاجة إلى خفض العجز التجاري "تواجه الجزائر، شأنها شأن الدول الأخرى المصدرة للهيدروكربونات،

الاعتماد على النفط، تعترض الحكومة أيضاً فرض ضرائب على بعض السلع. وفي هذا الإطار تضمن مشروع خطة الموازنة اقتراح رفع الرسم الضريبي المطبق على معاملات السيارات السياحية الجديدة، حيث يهدف هذا الإجراء إلى زيادة المبالغ المطبقة في ما يتعلق بنشاط السيارات السياحية ذات محرك البنزين وذات محرك الديزل.

ولكن الجزائر التي تحاول تنويع مصادر تمويل جديدة للاقتصاد شديد

وفاقت الجائحة العالمية الوضع في ظل هبوط أسعار النفط، مما اضطر الحكومة إلى خفض الإنفاق والاستثمارات المزمعة للعام الجاري في عدد من القطاعات، بما في ذلك النفط والغاز.

وبموجب الإجراءات الجديدة التي وضعها مجلس الوزراء، ستكون الميزانية معتمدة على سعر للنفط عند 30 دولاراً للبرميل انخفاضاً من 50 دولاراً في الخطة السابقة. وفي مسعى لإيجاد مصادر تمويل جديدة للاقتصاد شديد



خطوة لتطبيق المهربين